

الأصول في النحو

باب أم وأو والفصل بينهما .

اعلم : أنَّ (أَمَّ) لا تكون إلا استفهاماً وهي على وجهين : على معنى أيهما وأيهم وعلى أن تكون منقطعة من الأول .

فإذا كان الكلام بهما بمنزلة أيهما وأيهم فهو نحو قولك : أَرِيدُ عِنْدَكَ أَمَّ عَمْرُوً
وَأَزِيدُ لَقِيْتَ أَمَّ بَشْرًا . تقديم الإسم أحسن . لَأَنَّكَ عَنْهُ تَسْأَلُ وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ .
وإذا قلت : أَضْرَبْتَ زَيْدًا أَمَّ قَتَلْتَهُ كَانَ الْبَدءُ بِالْفِعْلِ أَجْسَنُ لِأَنَّكَ عَنْهُ تَسْأَلُ وَتَقُولُ :
مَا أَبَالِي أَرِيدُ لَقِيْتَ أَمَّ عَمْرًا وَسَوَاءٌ عَلِيٌّ أَرِيدُ أَمَّ عَمْرًا وَمَا أَدْرِي
أَزِيدُ ثُمَّ عَمْرُوً أَدَخَلْتَ حَرْفَ الْاسْتِفْهَامِ لِلتَّسْوِيَةِ وَعَلَى ذَا مَا أَدْرِي أَقَامَ أَمَّ قَعْدَ عَلَى
التَّسْوِيَةِ .

وأما المنقطعة فنحو قولك : أَعْمَرُوْهُ عِنْدَكَ أَمَّ عِنْدَكَ زَيْدٌ وَأَنْزَلَهَا لِإِبْلِ أَمَّ شَاءٌ
ويجوز حذف ألف الإستفهام في الضرورة .

فأما (أو) فقد ذكرناها مع حروف العطف كما ذكرنا أم .

وقد تختلط مسائلهما لإشتراك بينهما بعض المعاني .

واعلم : أنَّ (أَوْ) إنما تثبت أحد الشئيين أو الأشياء وأنَّ أَمَّ مرتبتها أن تأتي
بعد أو .

ويقول القائل : لَقِيْتَ زَيْدٌ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا .

فيثبت عندك أنه قد لقي أحدهما إلا أنك لا تدري أيَّهما هو فتقول : حَسْبَ أَعْمَرًا لَقِيْتَ
زَيْدٌ أَمَّ خَالِدًا .

وكذلك إذا قال لك القائل : قد وهب لك أبوك غلاماً أو جارياً .

فقد ثبت عندك أن أحدهما قد وهب لك إلا أنك لا تدري أَمَّ غلاماً أم جارياً فإذا سألت أباك
عن ذلك قلت : أَمَّ غلاماً وهبت لي أم جارياً وتقول : أَيْسَهُمْ تَضْرِبُ أَوْ تَقْتُلُ وَمَنْ
يَأْتِيكَ أَوْ يَحْدُثُكَ لَأَنَّ (أَمَّ) قد استقر على أي ومَنْ وكأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدًا أَمَّ
عَمْرًا تَضْرِبُ أَوْ تَقْتُلُ ثُمَّ أَتَيْتَ بِأَيِّ مَوْضِعِ زَيْدٍ وَعَمْرٍ .